

الشيخ علي يوسف



سياسة العامة والسياسة خاصة

كان الشيخ علي كاتباً سياسياً ، وكانت سياسته اسلامية عثمانية مصرية . ثم لما اظهر الاتحاديون المصرية التركية ، واضطهاد العرب والعربية ، كانت سياسته اسلامية عربية أولاً ثم عثمانية . أعني انه يخدم الدولة العثمانية في كل ما يستطعمه الا اذا كان معارضا للاسلام او العرب ، وقد خدمها أجل خدمة في تأسيسه جمعية الهلال الأحمر في مصر ، فهو الذي سن هذه السنة الحسنة في مصر فاستفادت الدولة منها تلك الألوف الكثيرة من الجبهات مع عشرات طلبة منظمة أدت لها الخدمة النافعة في جربي طرابلس والبلقان ، كما كان له في مؤيده اليد البيضاء في اعانتها من قبل على حرب اليونان كان المؤيد القادر العظيم فيما عليه المصريون الآن من التعلق الشديد بالدولة العثمانية والحب الخالص لها . وقد كانوا يعتقدون الترك وحكم الترك مقتاً شديداً لانهم لم يروا من آثار حكمهم ولم يحفظوا من اخبار حكامهم ما يوجب غير ذلك . وقد عجلى ذلك في الثورة العربية اظهر التجلي ، فكان زعماءها عازمين على جعل حكومتهم مصرية محضة بتولي ادارتها المصريون دون الترك والمستتركين من الشركس وغيرهم . فلما وقعت البلاد تحت سيطرة الاحتلال الاجنبي ثقل ذلك على المسلمين طبعاً ، وأحسوا بنفسهم ، فحدث عند بعض المشتغلين بالسياسة فكرة التعلق بالدولة والرجاء فيها . وكبر ذلك ونمي بل وجد وظهر منذ تولى الأريكة الحديوية الوزير (الحاج عباس حلي الثاني) وفقه الله وأيده ، فانه بما سته من زيارة الأستانة في كل عام ، أوجد في مصر حركة سياسية وطنية لم تكن في غابر الايام ، وجراً المصريين على ما لم يكونوا يتجرون عليه من قبل ، وولى وجوههم شطر تلك العاصمة ، وأطلق السنهم واجرى أقاليمهم ، عما لم يكن يهرد من احد منهم ، وكان المؤيد خطيب هذا المنبر ، او منبر خطباء هذه السياسة ، ولكن مصر لم تستفد شيئاً مما كانت ترجوه من هذه السياسة . وانما استفادت منه الدولة تعلق السواد الاعظم من المصريين بها وحبهم لها ، فكان من أثره جمع لاهانات لها في كل حرب تدخل فيها

لأموضع هنا لبيان أثر هذه السياسة في معاملة الانكليز لمصر والدولة العثمانية ،

ولا لبيان تأثير هذا الحب والتعلق من الخديو وأمنته في نفس السلطان عبد الحميد ثم في نفوس من خلعوه وخالفوه في هذه الدولة ، ولا لبيان سيرتهم مع عزيز مصر ، ولا مع الانكليز فيما يتعلق بسياسة مصر . لأن موضوعنا سياسة « الشيخ علي يوسف في المؤيد وفي نفسه » وخلاصة القول فيها أنها كانت اسلامية في كل حال - عثمانية مصرية مما أيام كانت الآمال والأمانى تتوطد بالدولة لحل المسألة المصرية باخراج الانكليز من مصر - ثم عثمانية محضة مصرية محضة بعد ما غابت تلك الآمال ، وطاحت تلك الآمانى والأحلام ، التي كان يقال في مثلها « حياتنا بين يدي المايين » ثم عربية عثمانية في العهد الاخير ، كما اشرنا الى ذلك في فاتحة الكلام . بل صارت خدمته للدولة في هذا العهد داخلة في سياسته الاسلامية العامة . وسيأتي الكلام في سياسته المصرية خاصة .

يقول أعداؤه وخصومه في السياسة من قومه أنه كان متقلبا في سياسته ، ويدون عليه من ذلك ما قد يمد له . والسياسة متقلبة بنفسها ، فالذي يجمد على حال واحدة لا يستطيع أن يكون سياسيا ، لأن الأحوال تتغير دائما ، والسياسي هو الذي يدور معها كيفما دارت . وفي الحكم والأمثال « دوام حال من الحلال » وأنا يباب على الرجل أن يكون متقلبا في المقاصد لا في الوسائل

فعلى هذه القواعد التي لا نزاع فيها يرد أنصار النفيد شبهة خصومه بأنه كان في سياسته أثبت من الأطوادر . أما سياسته الاسلامية فالأمر فيها ظاهر ، ولم يهتم بالتحول عنها منهم ، وأما سياسته العثمانية فقد ثبت عليها حتى الممات أيضا . وآخر خدمة خدم بها الدولة تأسيس جمعية الهلال الأحمر المصرية ، وكان عضوا عاملا في جمعية اغاثة الحرب أيضا . نعم أنه شغل على جمعية الاتحاد والترقي حروبا عوانا لاعتقاده أن ما سارت عليه في سياسة الدولة وإدارتها كان ضارا بالدولة العلية والأمة العثمانية عامة ، وقومه العرب خاصة ، ومضطحا للرابطة بين الدولة وبين مصر . ومنايا للسياسة الاسلامية أيضا ولم يكن رحمه الله منفردا بهذا الاجتهاد بل كان متفقا فيه مع جماهير العثمانيين من الترك والعرب الذين اتفوا عدة أحزاب لمقاومة الجمعية ، وصار أكثر أعضاء مجلس الأمة عليها فاضطرت الى حله بالإرادة السلطانية . ثم إن الجمعية نفسها صرحت بأنها كانت مخففة في كثير من أعمالها ومقاصدها وإنما رجعت عنها ، ومنها تدريب العرب وغيرهم من الأقوام العثمانيين فنظر المنتفع للحوادث أنه قد ظهر أنه كان مهيبا في اعتقاده ، وكان آخر ما ظهر للجمهور من ضرر سياستها هو أول شيء كان أول من اتفده عليها جهورا ،

وهو جعل السلطة في أيدي الضباط واشغافهم بالسياسة . وقد قال في هذا الموضوع كلمته المشهورة في بيروت في أول العهد بإعلان الدستور ، وسكر الناس كلهم بنخبة الفرح والسرور ، وهي « أن السيف والسياسة لا يجتمعان في عهد واحد » قال ذلك لما رأى بعض ضغار الضباط الاتحاديين في بيروت يتصرف في الحكومة تصرف الحاكم المطلق المستبد . ثم تبين أن ضرر اشتغال الضباط بالسياسة والادارة قد اضعب الدولة وقسم القوة فيها على نفسها ، وكان أهم اسباب الخذلان في الحرب البلقانية الأخيرة كما صرح به القائد الألماني الكبير (البارون فندر غلزن) باشا منظم الجيش العثماني

ويقولون ان الثقل والذبذبة في السياسة العثمانية هو ما جرى عليه خصوم الفقيد الذين صدق عليهم المثل « رمتني بدائها وانسلت » ذلك بأنهم ينتصرون لصاحب القوة أخطأ أم أصاب ، نهض بالدولة ام هوى بها . فكانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ويقولون في طلاب الدستور والاصلاح منه اشد مما قال مالك في الحر . وكانت قاعدة سياستهم ما وضعه لهم زعيمهم مصطفى كامل باشا من القول في السلطان عبد الحميد والتشجيع على طلاب الاصلاح والدستور منه ، حتى انه اوجب على من ينطق بالشهادتين - الشهادة لله تعالى بالوحدانية والشهادة لمحمد (ص) بالرسالة - ان يشهدا بالشهادة للسلطان عبد الحميد الخ وقد صرحوا في جريدتهم المواء قبل اعلان الدستور بيوم واحد بأن طلاب الدستور اعداء الدولة الحرة لانه يضر الدولة ويفسدها . بل كانوا بعد اعلان الدستور ايضا يصيحون في وجوه بعض العثمانيين المبتهجين به . ثم لما استقرت السلطة بالجمعية لإعلان الدستور وصار يدهم المال والقوة قدسهم كما كانوا يقدسون السلطان عبد الحميد ، وصاروا يامنون خصومهم كما كانوا يامنونهم عند ما كانوا خصوم السلطان عبد الحميد هذا ملخص ما ردد به أنصار الشيخ علي على خصومه في مسألة ثباته على سياسته العثمانية في جوهرها ، وهو انه كان يتبع المصلحة ويدور معها ، وهم يتبعون رجال السلطة ويدورون معهم . وقد فتح هنا الباب لحكم ثالث يقول : ان الشيخ عليا كان من أنصار السلطان عبد الحميد أيضا ، بل هو استاذ مصطفى كامل في القول فيه ، وقد نال من رثبه واوسمته أكثر مما نال مصطفى كامل ، وبقي ثابتا على اثناءه عليه فلم يقلب عليه بعد سقوطه ، كما انقلب عليه تلاميذ مصطفى كامل ، وكنا نتظر ان بعد أنصاره هذا من ثباته . واسكنك تذكر عنهم أن الشيخ كان يتبع في خدمة الدولة العلية المصلحة ، لا الرجال الذين يدهم المال والقوة ، فهل كان الشيخ علي يجهل ان السلطان عبد الحميد مخرب للدولة أم لا ؟ ان قلت : نعم ! فما هو السياسي ، وان : قلت لا !

٩٥٥ سياسة المؤيد واللواء والمقطم في السلطان عبد الحميد (المار - ج ١٢ م ١٦)

فما هو بالناصح الذي يتبع المصلحة . وانما الناصح في هذه المسألة هو المقطم دون المؤيد ودون اللواء الذي تلقى عنه السياسة الحميدية كالمصرية ، ثم أربى عليه في القلوب فيها . وعنى الناس بمدح ذلك السلطان المحرب . فما قول أنصار الشيخ الذي يلقون في مدح سياسته فينشقون في هذا ؟ وما قواك وانت تبصرت في سياسته بحسب المؤرخ الصادق المصنف ؟

أقول ان آخر ما أعرف من شوط أنصار سياسة المؤيد في هذه المسألة ان السلطان كان هو الدولة ، فكان لا يد من يتصرف لما لكونها إسلامية وللتقوي بها على الاحتلال الاجنبي في مصر من مدح السلطان والدفاع عنه كيفما كانت سيرته في سياسته وإدارة المملكة . والسيامي لا يكون صوفيا ولا ناسكا يلتزم الحق من كل وجه ، بل يلتزم مصلحته والمنفعة التي أخذها قاعدة لسياسته . والمقظم ما كان يذم السلطان ويندد بمخازيه انتصاراً للحق وغيره على الدولة ، بل ليصرف عن الدولة قلوب المصريين ويقطع حبل رجائهم فيها خدمة للاحتلال ، لاجل هذا كان في حجاج وخضام قائم مع المؤيد ثم مع اللواء الذي اتبع سنن المؤيد وغالا فيها غلوا كبيرا . واما الامتناع برتب السلطان واوسسته فلا يلام عليه مثل الشيخ علي ولا مصطفى كامل ، لان التصدي للزعامة السياسية يحتاج الى ذلك . لانه يزيد في جاهه ويعلي من مكانه ، ويؤمله لقله هؤلاء الحكام والسياسيين أصحاب المناصب فيمدونه من طبقهم . وانما يباب بمثله من يتقدم للمصلحة العامة تصدياً لله تعالى ، أو من يبني خدمته على مقاومة تمييز بعض الناس على بعض بهذه الرتب التي تصفيا الحكومة ويطلب إبطالها ، ليتفاضل الناس بعلومهم وأعمالهم ، لا بالألقاب الفظيضة ، ولا حلي الأوسمة الفضية والذهبية

أما أنا فأقول ان كلا من المؤيد واللواء - ومنظوما الا هرام - قد أضر المسلمين والمثابرين عامة والمصريين خاصة بما جربن عليه من الاسراف في مدح السلطان عبد الحميد والدفاع عنه ، ولولا ان جمهور المسلمين كانوا يحملون ذم المقطم لسياسته وإدارته وتقيده به على سوء النية ويظنون ان أخباره غير صادقة ، ولولا تلك الردود عليه لسكان قمع ما نشره عظماء ، ولقد كان يكون النفع أعظم لو كان المؤيد واللواء ينشران مثل تلك الاخبار وينشرون عليها مطالبة السلطان بالإصلاح ، مشايبة لطلابه من الثباين مع الاعتدال .

وقد كنت أقول لمن اذا كرههم في ذلك من عقلاء المصريين : ان المقطم ينشر بعض ما يعلم ، ويعلم بعض ما يقع . وانه يجب عليكم أن تصبروا بأخباره ، مهما كان

عليكم ورايتكم في نيته . والا كنتم طالبين للتأذ بعرج الدولة والسلطان ، لا لمعرفة الحقيقة التي يتبعها الإصلاح والفساد . فتشابهت السلطان على ما يضر ، وتشكلون عليه في أمر الاسلام وأمر مصر ، وكل ذلك من بناء المصلحة على وعت من الرمال . بدلاً من بنائها على الصخر ، وهو ان تعرف الأمة حقيقة حال دولتها وحكومتها ، وتعتمد على سعيها وعملها في إصلاح نفسها وإصلاحها .

وبما أعرفه للشيخ علي رحمه الله تعالى من المزية في سياسته الممانيه ، بل في أخلاقه وسجاياه الفطرية ، أنه كان كلما ازداد علماً وخبرة بأحوال الدولة ازداد ميلاً الى مساعدة طلاب الإصلاح من الممانيين على ما يطلبونه ، وليسكن مع روية واعتدال ، ومحافظة على كرامة السلطان لعدة أسباب (منها) مراعاة صلة الولاء بينه وبين الخديو التي كان هذا يحافظ عليها فلا يقطع عن زيارة ذلك سنة من السنين . (ومنها) ما كان يراه أولاً من تقع لعلى المصريين به في المسألة المصرية (ومنها) اعتقاد ان يفتنوا أنه صار خصماً للدولة . (ومنها) ان مفاجأة الناس بخلاف ما يرونه ربما يفضي الى ضد ما يراد منه . ويقرهم من المؤيد ، فلما ظلم بعد خصومه هذا من ثباته على حفظ كرامة السلطان ، ويمدون مساعدته لطلاب لإصلاح من الثقاب في السياسة وعدم الثبات ؟ لا اذكر من الشواهد على رغبته في معرفة حقيقة حال الدولة ومساعدة طلاب الإصلاح فيها ما كان بينه وبين مراد بك صاحب جريدة (ميزان) الذي كان من زعماء جمعية الاتحاد والترقي الأولى ، ولا ما كان من صلته بمحمود باشا الداماد ، فان هذا مما لا أعرف حقيقة وخفاياه . واكتفي بأصح الشواهد وأثبتها وهو ما وقع لي معه : إنما كثر اجتماعي به وكان مبدأ صحبتي له في سنة ١٣١٦ اذ كنت أطبع (المنار) بمطبعته في أواخر سنته الأولى وأوائل سنته الثانية قبل شراء مطبعة له ، وما كان أسرع ما وثق بي على قلة ثقته بالناس . ولما رأيت مبدئي بحرية واستقلال فكر ، وقبل مني ما أذكره له من الانتقاد على الدولة والسلطان ، خلافاً لاكثر من عرفت في مصر من الإخوان ، رغبته اليه في جعل المؤيد لساناً لطلب الإصلاح في الدولة ، فقال لي : اكتب ما تشاء من رأيك في ذلك مع الاعتدال وحفظ كرامة السلطان ، وذلك كاف في إيصال هذه الأفكار والآراء الى الناس . فكتبت عدة مقالات في موضوع حاجة الدولة الى الإصلاح وما يجب منه في هذا العصر . فكان ينشرها في صدر المؤيد غالباً كما ينشر غيرها من مقالاتي التي كنت أذيلها بأبواب (م . ر) ويمزوها هو الى « احمد افاضل الكتاب الجيدين »

ما كنت أظن يومئذ أن أحدا من المتعلمين المدركين في مصر ينكر عليه نشر تلك المقالات لأنني كنت أنصر في المثار ما هو أشد منها في تمثيل الخلل والفساد ، وما يجب على الأمة والدولة من الإصلاح . حتى دخلت عليه يوما فإذا هو في جدال مع محمد بك فريد في مقالة من تلك المقالات . كان فريد يقول له إن نشر مثل هذه المقالة يعد خروجاً من المؤيد عن خطته ، وإن ذلك قد ساء أخوانهم الوطنيين جداً وقد علمت منه بعد ذلك أن كثيراً من أفعابه كأدبه بهذا الشأن ، ولم ير أن يذكر لي ذلك حق سمعت بأذني . وأظنني أيضاً على رسالة جاتني من تونس وأخرى من جلوه في الرد على مقالة من مقالات (المثار) ساءت كثيراً من الناس في تلك الأقطار ، إذ عدوا التصيحة لجهاهم عداوة للدولة وخروجاً عليها ، ولكنه لم ينشرها لأنه كان يرى أن ما ينشره المثار حق ، وقد كتب بمقاد الفيرة والأخلاص للدولة .

أليس هذا دليلاً على كونه كان يراعي المصلحة العامة ، ويحب إصلاح الدولة ويساعد المصلحين ، بشرط أن لا يضر نفسه ولا بحريته ؟ بلى وأنا على ذلك من الشاهدين . ولعله لو لا ظهور جريدة اللواء ولأنها خبطة الفلوف في تقديس السلطان عبد الحميد وفي المسألة المصرية ووقوفها للمؤيد بالمرصاد ، وإسائها تأويل كل ما ينشر فيه بقلم الرواية والاعتدال ، لا وقف المؤيد بالمصريين عند ما عهدوا في السياسة الثمانية ، بل لعدد وقارب في السير إلى الغاية التي تحب ، وهي معرفة حقيقة حال الدولة ومعرفة حقيقة أنفسهم ، ومكانهم منها ومكانها منهم ، وما يجب عليهم لها ولا تقصيرهم ، ولما كانت مصر حينئذ هي المصير الأكبر لأحرار الثمانين على ما كانوا يطلبون من الإصلاح ، ولو صالوا بذلك إلى غير ما كان من أكرام الجيش السلطان على إعلان الدستور ثم خلفه بقوة السلاح ، وما ترتب على ذلك من الشقاق والخذلان ، الذي نشكو من سوء عواقبه الآن . وجهة القول في سياسة المؤيد الثمانية إنها بنيت أولاً على أساس المسألة المصرية ، وفهم بها تفرقة الصلة بين الدولة ومصر ، وبين السلطان والحدود . وكان الشيع على لا يعرف في أول العهد بها من أمر الدولة والسلطان شيئاً ، إلا ما اقتضته الحال من تلك الحركة الخديوية ووافق ما جبل عليه من النزعة الإسلامية . ثم أنه صار كل زاد علمها بالدولة واختباراً يتألف في التصحيح ، ويساعد طلاب الإصلاح من الثمانين ، مع مراعاة ما كان يرمي إليه من تقوية الصلة بين مصر والدولة المليمة ، والحفاظ على كرامة السلطان إن لم يكن لثباته فلما هو متعطل به من لقب الخلافة الإسلامية ، ولما بينه وبين عزيز مصر من الرابطة الرسمية

وأما اللواء فقد بدأ سياسته الميثاقية بما تلقفه من سياسة المؤيد في طفولته، (أي للمؤيد) وغلا فيها كدأبه وعادته، وكان كلما زاد صاحبه معرفة بسوء حال السلطان عبد الحميد وزبائنه، يزداد غلوا في أطرائه وتقديسه، وإسرافا في التشجيع على طلاب الإصلاح للدولة. ذلك بأنه كان له راتب مالي يأخذه من (المابين) فوق مانال من الرتب والأوسمة لنفسه وللكثير من المصريين، وفوق المال الذي كان يأخذه بأسماء أخرى كعقد الاحتفالات السنوية بعيد الجلوس السلطاني في أوربة. ووراء ذلك ما لا يحسن ذكره في هذه الترجمة. فإذا كان هذا هو اثبات الحمود عند الذين يطمنون في الشيخ علي لنحوه عنه، فأعدل ما نحكم به في هذه القضية قول الخليفة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «سراجة الحق خير من التادي في الباطل»

على أننا رأينا أن الشيخ ثبت على خدمته الدولة في تقوية حقوقها في مصر، ونأهيك بتلك الفارة الشمواء التي شنها على حكومة بلاده في مسألة القضاء الشرعي إذ أرادت بضط الانكليز أن تبطل جعل تولية قاضي مصر الأكبر من حقوق السلطان برصه من الآستانة، وفي إعانة المصريين لها بالأموال، ولا سيما في أؤمنة الحروب والشدائد. وفي تقوية الصلة بين عابدين والمابين (كما يقال في عرف هذا مصر) وقد ختم ذلك بأفضل خاتمة، وهي تأسيس جمعية الهلال الأحمر، واستقال أخيرا من لجنة إعانة الحرب البلقانية لأنه اقترح أن ترسل اللجنة إلى الدولة ما بقي في صندوقها من المال - وهو مبلغ كبير - بعد انتهاء الحرب، فإني الرئيس وأكثر الأعضاء ذلك. فإيدلنا المعارضون على خدمة غيره لها، التي تضاهي خدمته وتفي غناها. ومن سبر غور السياسة يعلم أن حملته على الاتحاديين كانت تقع الدولة في سياستها ومصالحها الدائمة من تلك الإعانات المالية، لأنها تقيد في إصلاح سياستها الدائمة. والأعانة منفعة موقفة عارضة، ورحم الله الأستاذ الإمام حيث قال: «ما وعظك مثل لأم، ولا قومك مثل مقاوم»

سياسة المصرية

كانت مقاومة الاحتلال والسعي لجلاء الجيش الانكليزي عن مصر من قواعد سياسة المؤيد الأساسية، وقد كان ذلك مرجوا لأن حكومة لندرة كانت تسمح رسميا بأن احتلالها للبلاد المصرية موقت وانها ستعجلي عنها، ولأن دول أوربة كانت معارضة لها في احتلالها معرفا لكل ما يثبت قدمها، واشدهن في ذلك فراسة، ولأن

٩٥٤ التنظير بين الشيخ علي والحزب الوطني في خدمة مصر (الناشر ج ١٢م ١٩٢٠)

الدولة الثمانية كان يحسب لها حساب كبير في هذا . فلما عرف الفريد حقيقة الدولة الثمانية ، ومنتهى شوطها في المسألة المصرية ، ورأى كيف رجعت فرسة الفم تروى في حادثة (فشوده) الشهيرة ، ثم كيف عقدت (سنة ١٩٠٤) مع انكلترة الاتفاق على ترك حقوقها لمصر ، في مقابلة مساعدتها على احتلال مراكش ، ثم كيف تابعت سائر الدول الكبرى على اقرار انكلترة على احتلالها في مصر ، واعطائها اليهود على عدم معارضتها فيه . لما علم ذلك رأى ان العمل النافع لمصر انما يكون فيها وفي لدولة ، لأن الجندب والدفع صار محصورا بين المصريين والانكليز ، فلا رجاء في احد يساعد المصريين مساعدة يرحى قهها الا بعض احرار الانكليز محبي الانصاف أو المعارضين لحكومتهم في سياستها الاستعمارية . فخصر عمله في هذين الاخيرين ، فقامت عليه قيامة جريدة اللواء وأنصارها ، وسعوا المؤيد بالمقام الاخر ، لأن الوطنية وخدمة مصر عندهم تتجلى في شيئين : مطالبة الانكليز بالجللاء عن مصر ، وشم نظار الحكومة ودم كل عمل عمله في مصر . أما الفريد فقد اغتم فرصة لإصرار اللواء على القلو في المعارضة للسير على ما أوجبه عليه تغير السياسة الخارجية وطول التجربة والاختبار من الاعتدال في المعارضة ، واقامة الحجة لمصر بأن فيها من يتكلم ويناضل بالحجة والبرهان ، لا بالتحمية ومكابرة الحسن والبيان ، وكان يرى ان الحاجة والجهل ، قد تكون عينا للروية والعقل ، فيكره أن يصادر اللواء في حريقه ، على ايذائه له ولوطنه .

أما عمله في مصر لمصر فطرقه وأنواعه كثيرة ، منها ما هو خاص بتنيه الاهالي واوشادهم الى ما ينفعهم في الترية والتسليم والآداب والفضائل ، وفي السكس والاقتصاد والتعاون على الخير ، ومنها ما يتعلق بحقوق الامة على الحكومة ، والتعارض والتعاضد بين مصر والمحتلين

وكان ركن سياسته المصرية الركين تأييد نفوذ الامير الشرعي (الحديث) وسلطته في كل أمر ، والتوصل الى ذلك بكل ما يمكن ، ويحتج بأن كل ما زاد في سلطته ونفوذه فهو ربح لمصر على الاحتلال ، وكل ما نقص منها فهو مزيد في سلطة الاحتلال ونفوذه . فكل أمر للامير فيه رأي أو قصد فهو الخادم الأمين له فيه ، ينصره برأيه وقلمه ولسانه ، وان خالف رأي نفسه ، الا أنه في هذه الحالة قد ينلطف في عرض رأيه على مسامح الامير قبل الشروع في العمل ، فان قبل فذاك ، والا أخذ بقول الشاعر :
« سيد القول ما يقول الرئيس » وقد ثبت على هذه السياسة واستقام على هذه الطريقة طول حياته ، ولقي في ذلك من الألقا ما يلقاه أمثاله من بيد الخاطمين له على قربه

من أريكة الملك ، ومعارضة المخالفين له في السياسة والرأي ، وخسر كثيرا من الأصدقاء الذين لا يشكر ما لهم عليه أو على الأمانة من الفضل ، لأن هؤلاء يرون أن الاخلاص للبلاد في خدمة الأمير إنما تكون بحسب اعتقادهم وأهيم وإن لم يرضه أحيانا . وقد كانت اخضاعه لبعض هؤلاء الأصدقاء الأوفياء أنهمض حجاج من دمعه بقلة اثبات وعدم الوفاء ، ويقول من يعرف كنه هذه الوقائع وزنها بالقسطاس المستقيم ، قل في هذا القليل من بين الناس ما هو الراجح والمرجوح في هذا الميزان ، للتعريف بحقيقة هذا الرجل الذي يقل منه في الرجال .

أنا سمنا بعض الذين رثوا الرجل في منظورهم ومشورهم قد وصفوه بأنه أوفى الأصدقاء في هذا الزمن الذي قل فيه الوفاء ، وأنني - ولا أنكر أن بعض الناس غلوا في اطرائه - أقول أنه كان ذا وفاء يقل من يفضل به . وأما الذين يصفونه بعدم الوفاء فمنهم صاحب الهوى الشبع الذي يتكلم بسوء قصد ، ومنهم المنصف الذي يعتقد ما يقول أما سيء القصد فلا علاج لرضه ولا جواب لقوله . وأما المنصف فله عندي جواب استخرجته من الشواهد التي عرفتها في هذا الباب ولعلها أوضحها وأكبرها ، وهو أن الرجل كان سياسيا قبل كل شيء ، فهو ما ترك صداقة صديق إلا في سبيل السياسة ، والأبعد أن تمذر عليه الجمع بين صداقته وبين ما تقتضيه تلك السياسة . وما لي لا أصرح فأقول كان إذا غضب مولاه ، الذي تدور سياسته على قطب رحاه ، على أحد أصدقائه ، يبذل كل ما يراه في وسعه من وسائل ارضائه ، فإن لم يستطع حافظ على هودته بالقدر الممكن . فإذا رأى أنه مضطرا إلى هجره هجره هجرا جميلا ، وإذا اضطر إلى كتابة ما يسوءه لا يمدى حد الضرورة التي تقتضيها السياسة إلا قليلا . وإذا استطاع في أثناء ذلك أن يخدمه بشيء خدمه ، أن لم يكن ذلك في الجهر ، فن وراء الستر . وهل يستطيع السياسي الذي يخدم الأصرار والملوك أكثر من هذا ؟

كأنني يعض هؤلاء المنصفين يقول إذا قرأ هذا : « أن عندي انتقادا آخر على الرجل وهو أنه ما كان ينف في مثل هذا عند حد المصلحة العامة أو عند الحق ومقتضى الفضيلة » وأنني أذكر هؤلاء - الذين تمثل بعضهم أمامي الآن - بما قلته من قبل في السياسي الذي يشتغل بالسياسة فعلا من كونه لا يزن أعماله بالميزان الذي يزن به الصوفي أو فيلسوف الأخلاق ، وليس ما شرحته من سيرة الرجل في هذه المسألة بالذي يكثر في عصرنا من تصل به الفضيلة إلى مثله . ولا هو بالذي يرتقي إلى وضعه في ميزان سياسة عمر بن الخطاب أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، ولا بالذي

يبد من مقامات الصديقين ، المشروحة في كتابي احياء العلوم ومذارج السالكين
 أن هذه السيرة من كان اذا سقط من أحد لانه لم يطمع العظيم الذي يحبه
 نفسه ، يفلو جهود طاقته في ذمه وإيذائه ، ويقصد له بكل طريق يسير فيه ولو الى
 خدمة الله والامة ، فيضع له الموائير ، ويحفر له الاسافير ، ولا يرقب فيه الا ولا ذمة ؟
 أجهوز أن يقرن هذا بذاك ؟ كلا إن ذلك ظلم وجهل بأقدار الرجال ، لا يذهب الى
 مثله الا بدهاء العوام واغرار الاطفال .
 (الترجمة بقية)

باب الاخبار والآراء

مكتاب ابن الرشيد الى الصدر الأعظم

ذكر في بعض الصحف أن سمود باشا الرشيد كتب الى الصدارة العظمى كتابا قال فيه :
 « علمنا أن بعض الناس يقومون الآن في بعض الولايات طالين من الدولة العلية
 مطالب بحجفة بحقوق الدولة ومنافية للدين الاسلامي الحنيف . الامر الذي ساءنا
 جدا . ونطلبه ليكن معلوما لدولتكم ولدى العالم الاسلامي أجمع اتقا لا قبل هذه
 الشؤون المضرة بالدين الاسلامي والدولة . واتما مستعدون مع كافة جنودنا وقبائلنا
 للقيام بما تأمرنا به الدولة العلية ولا نهيد عن اوامر خليفةتنا المظم » اهـ
 ونحن نقول « أفلح الأعرابي أن صدق » في قوله انه لا يرضى بما يتنافى الدين
 وانه لا يقبل الشؤون المضرة بالدين والدولة . نقول هذا ونحن لانعلم ماهي المطالب
 التي ينسبها إذ لم يبلغنا أن الناس طلبوا في بعض الولايات ما ذكره ، ولو أنه أشار الى
 تلك المطالب علمنا مبلغ صحة حكمه عليها ، وهل هو مصيب فيه او مخطئ ؟ وهل قال
 قوله عن علم باحكام دين الله ام لا ؟

وباليت شعري اذا علم الامير ابن الرشيد ارشادنا الله وإياه الى نصر الدين
 والدولة - أن بعض الناس يطلبون من الدولة منع الفواحش والتسكرات كالسكر
 والزنا والربا والمجاهزة بالنظر في رمضان نهاما من دار الملك والخلافة ومن غيرها
 من البلاد الثمانية واقامة الحدود الشرعية فيها كلها ، وعدم بيع شيء من ارضها أو
 معادنها للأجانب ، هل يكون مستعدا مع جنوده وقبائله لنصرتهم وشده أزرهم ؟ فان
 كان ينصرهم ولو بلسانه وقلبه فليعلن هذا كما أعلن ذلك ، وإن لم يفعل علم العالم
 الاسلامي أجمع انه غير مستعد الآن الا لما كان ينده له السلطان عبد الحميد من قبله ،